

تسؤول الأطفال في الأردن

ورقة موقف صادرة عن تمكين
للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان



الفهرس

3	مقدمة
5	دوافع التسوّل في الاردن
5	الأسباب الاقتصادية:
5	البطالة
6	الفقر
7	الأسباب الأكاديمية:
7	تراجع مستوى وفاعلية نظام التعليم
8	عدم فاعلية نظام ضبط ومتابعة التسرب
10	الأسباب الاجتماعية:
10	التشجيع الاجتماعي للمتسوّلين
10	امتهان التسوّل
12	واقع التسوّل في الأردن
12	أماكن عيش الأطفال المتسوّلين
14	مناطق انتشار المتسوّلين في الأردن وآلية توزيع الأطفال العاملين في التسوّل
15	الضبط والإيواء في مراكز المتسوّلين والمتسوّلات في الظليل ومأدبا
16	مسببات الخطر خلال التسوّل على المتسوّلين
17	الحماية الاجتماعية للأطفال المتسوّلين
19	موقف تمكين
20	التوصيات

مقدمة

يعد التسؤل ظاهرة اجتماعية منتشرة في جميع دول العالم لغير القادرين على توفير احتياجاتهم في بعض الأحيان وفي أحيان أخرى نتيجة ثقافة اجتماعية تحفز على التسؤل، هذا وتؤدي العديد من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغياب مميزات الحماية الاجتماعية وغياب الوعي الحقوقي والثقافي إلى انتشار هذه الظاهرة واستفحالها خاصة بعد الأثر السلبي الذي خلفته جائحة كورونا على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

ويعرف التسؤل وفقاً للمادة (389) من قانون العقوبات على أنه " كل محاولة لطلب المال والصدقة من الآخرين عن طريق استخدام وسائل الاستجداء والعطف، من خلال قيام الشخص المتسول بإظهار لجروح أو عاهة ألمت به سواء أكان جالساً أو متنقلاً في مكان عام، أو من خلال استغلال الأَوْلاد الذين هم دون سن السادسة عشرة من العمر بقصد التسول والسعي لطلب الإحسان وجمع التبرعات الخيرية استناداً إلى ادعاء كاذب".

فيما عرفه قانون مراقبة السلوك رقم 37 لسنة 2006 على أنه: "الاستعطاء أو طلب الصدقة الذي يقوم به الحدث سواء له أو لغيره، متجولاً كان أو جالساً في مكان عام، متذرعاً إلى ذلك بعرض جروحه أو عاهة فيه أو باللجوء إلى أي وسيلة أخرى لهذه الغاية".

ويعد التسؤل ظاهرة اجتماعية خطيرة كونه يؤثر سلباً على الأفراد خاصة وعلى المجتمع عامة، بحيث يكتسب المتسؤل العادات السيئة مثل التدخين وتعاطي المخدرات أو مداولتها وبيعها، كما يتسبب بحرمان الطفل من الحقوق الأساسية مثل التعليم والصحة والأمان ومن الطفولة السليمة أيضاً بحيث يكون مطالباً بالنضوج منذ الصغر، إضافة إلى تعرض الطفل للكثير من الانتهاكات مثل التحرش والإيذاء الجسدي. ويحمل التسؤل العديد من الآثار السلبية على المجتمع ومنها: انخفاض إنتاجية أفراد المجتمع الذين يمتهنون التسؤل؛ لأنهم يُصبحون غير قادرين على العمل أو تحمّل المسؤولية أو راغبين بذلك مع مرور الوقت، إضافة لارتفاع معدلات السرقة والجرائم والجريمة المنظمة.

من جانب آخر اعتبرت التعديلات الجديدة من القانون المعدل لقانون منع الاتجار بالبشر لسنة 2021، جريمة التسول المنتظم، من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الجديد، إذ تم إضافة جريمة التسول المنتظم في الفقرة (ب) من المادة (3) من القانون المعدل.

القانون المعدل لقانون منع الاتجار بالبشر 2021 الذي صدر في الجريدة الرسمية في الثاني من مايو/أيار الجاري، وبدء العمل فيه في الثاني من حزيران العام 2021 نصت تعديلاته، أن أي شخص يرتكب جريمة من المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة (3) ومنها جريمة التسول المنظم، سيعاقب وفق المادة (9) من القانون، بوضع المجرم بالأشغال المؤقتة لمدة لا تقل عن سبع سنوات، وبغرامة مالية لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين ألف دينار.

فاعتبار جريمة التسول المنظم من الجرائم التي يعاقب عليها قانون منع الاتجار بالبشر، سيحد من ظاهرة التسول، وأن القانون بعقوباته الجديدة سيمنع ظاهرة المسخرين للتسول الذين يقومون بتسخير أبنائهم وبناتهم ومجموعة من الأطفال والسيدات للعمل بمجال التسول في الأماكن العامة مع تقديم الحماية لهم، وتنظيم توزيعهم وجمعهم.

كما صادق الأردن عام ٢٠٠٠ على اتفاقية العمل الدولية رقم (١٨٢) لسنة ١٩٩٩ بشأن "حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال" التي حثت على القضاء الفوري على أسوأ أشكال عمل الأطفال تمهيداً للقضاء التام والكلي على كافة أشكال عمل الأطفال، وأكدت على أهمية التعليم الأساسي المجاني وإعادة تأهيل الأطفال العاملين ودمجهم اجتماعياً مع العناية بحاجات أسرهم.

ووفقاً للأمم المتحدة، وفي البلدان النامية مثل باكستان، حوالي 49% من السكان الذين يقدر عددهم بنحو 220 مليون نسمة في فقر، في حين أن 31% من الشباب عاطلون عن العمل حالياً على الرغم من أن العديد منهم يحملون شهادات مهنية¹.

وفي الأردن ارتفع معدل الفقر حسب بعض التقديرات إلى (26%)، ونقص الخدمات والحمايات الإجتماعية، الأمر الذي دفع العديد من الأسر إلى الزجّ بأطفالها إلى التسول أجل توفير قوتها اليومي.

ولخطورة ظاهرة التسول ارتأت تمكين إصدار هذه الورقة التي تهدف إلى تسليط الضوء على الأسباب التي تقف وراء انتشار انتشارها في الأردن.

دوافع التسؤل في الاردن الأسباب الاقتصادية:

البطالة

تعد البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية التي تواجه الأردن، حيث بلغ معدل البطالة وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة خلال الربع الثالث من العام 2022 ما نسبته 23.1%، ووصلت نسبة البطالة بين الذكور 20.5%، مقابل (33.1%) للإناث، إلى جانب أن هنالك 59.3% من إجمالي المتعطلين من حملة الشهادة الثانوية فأعلى، و 40.4% من إجمالي المتعطلين مؤهلاتهم التعليمية أقل من الثانوي، وتباينت نسبة المتعطلين حسب المستوى التعليمي والجنس، حيث بلغت نسبة المتعطلين الذكور من حملة البكالوريوس فأعلى 29.5% مقابل 81.8% للإناث، فيما بلغ معدل البطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة 46.9% للمجموع (42.1% للذكور مقابل 67.5% للإناث).

إن مشكلة البطالة في تزايد متسارع، نتيجة لتراجع قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل لاستيعاب أكبر عدد ممكن من الداخلين سنوياً إلى سوق العمل، وشح الوظائف في القطاع الخاص، إضافة إلى الأعداد الكبيرة من العاطلين عن العمل، توجد في سوق العمل نسبة مرتفعة من العمالة في القطاع غير الرسمي، وفي الوقت الذي يساهم فيه هؤلاء العاملون في الإنتاج وخلق فرص العمل وتوليد الدخل، إلا أنه ليس لديهم أي نوع من أنواع الحماية الاجتماعية مثل الضمان الاجتماعي، وهم معرضون لظروف عمل غير لائقة، ويعانون من تدني الدخل بشكل عام.

وفي ما يتعلق بنسبة المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة، فهي متدنية جداً إذا ما قورنت بالعديد من البلدان الأخرى، حيث بلغت النسبة الإجمالية للمشاركة الاقتصادية 33.7 في المئة بنهاية النصف الأول من 2021.

وتسببت جائحة كورونا بمفاقمة البطالة حيث شرح العديد من الأفراد خصوصاً في القطاع الخاص من وظائفهم، إضافة لانقطاع عمال المياومة عن العمل خلال فترة الإغلاقات على وجه الخصوص، ما تسبب بانقطاع الدخل عن العديد من الأسر لفترات لا يستهان بها، الأمر الذي دفع بتجاه خسارة العديد من الأسر لدخلها الأساسي.

التحديات مُجتمعة انعكست سلباً على سوق العمل الذي يعاني مشكلات سابقة، وعليه دفعت العديد من الأسر بأطفالها للعمل، وتوجه المزيد من الأطفال نحو أسوأ أشكال عمل الطفل مثل العمل في القطاعات الخطرة والتسؤل، لتغطية نفقات الأسر، الأمر الذي أدى بشكل أو بآخر إلى ازدياد التقبل الاجتماعي لعمل الأطفال أو التسؤل على حد سواء.

يجدر الإشارة في هذا الجانب أن الأردن تعد من الدول القليلة في المنطقة التي تمتلك نظام تأمين للبطالة يعتمد على الاشتراكات الخاصة بالضمان الاجتماعي².

إلا أن هذه البرامج لا تشمل العديد من الفئات في المجتمع، ما يتسبب بحرمانهم من مميزات الحماية الاجتماعية في حالات التعطل، ما يدفع بعض الأسر لأخذ بعض الإجراءات مثل إرسال أطفالهم للتسؤل كما أشرنا سابقاً لتوفير دخل للأسرة يوفر لهم أساسيات الحياة من مأكّل ومشرب بعدها الأدنى.

الفقر

يعد الفقر³ أحد أبرز التحديات التي يعانها الأطفال في الأردن إذ إن واحداً من بين كل خمسة أطفال في الأردن يعانون حالة فقر متعددة الأبعاد، وتختلف معدلات الفقر من محافظة إلى أخرى، إذ تميل معدلات الفقر وفجوة الفقر إلى الارتفاع في المناطق الريفية، بينما من حيث معدلات الفقر المطلقة، يعيش معظم الأردنيون الفقراء في المحافظات ذات الكثافة السكانية المرتفعة في عمان، واربد، والزرقاء في وسط وشمال الأردن.

وفقاً للنتائج الرئيسية لمؤشرات الفقر في الأردن -2017-2018 الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة استناداً إلى مسح نفقات ودخل الأسرة. بلغت نسبة الفقر بين الأفراد الأردنيين بلغت 15.7%، أي أن 1.069 مليون أردني موجودين ضمن منطقة الفقر. في حين بلغت نسبة فقر الجوع في الاردن 0.12%، أي ما يعادل 7,993 فرد. أما فيما يتعلق بفجوة الفقر فقد بلغت 3.5%. في حين سجلت نسبة شدة الفقر 1.2%.

وتبقى الحاجة لوجود مسح جديد يظهر حجم تفاقم المشكلة في ظل تبعات جائحة كورونا، لكن الرصد والمتابعة من قبل الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني تشير إلى ارتفاع هذه المشكلة بشكل كبير. بالمحصلة يبقى إعداد مسح وطني لعمل الأطفال في ظل المعطيات الجديدة حاجة ماسة لمعرفة حجم المشكلة، وأماكن تركيزها وخصائص الأطفال ضحايا عمل الأطفال.

إن ارتفاع معدلات الفقر يدفع بالعديد من الأسر خاصة من تعاني الفقر المدقع بأطفالهم إلى ممارسة التسؤل وإجبارهم على ذلك لتوفير مصدر دخل أساسي أو ثانوي للإستمرار في توفير حياة جيدة لأفرادها.

وعليه إن تراجع الأجور أو إنعدامها وضعف القدرات الشرائية للأفراد والأسر وعدم توفير مظلة حماية إجتماعية شمولية لمختلف شرائح المواطنين تضمن تلبية احتياجاتهم الأساسية، ستدفع بالأسر للبحث عن سبل أخرى لتوفير متطلبات حياتهم اليومية ومن هذه السبل وأسهلها التسؤل.

الأسباب الأكاديمية:

تراجع مستوى وفاعلية نظام التعليم

يتكون النظام التعليمي المدرسي في الأردن من ثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة التحضير للدراسة وتتكون من صفين أساسيين ما قبل المدرسة من عمر 4-5 سنوات، وهي مرحلة اختيارية، يليها المرحلة الأساسية وتبدأ من الصف الأول للصف العاشر من عمر 6-15 عام وتتضمن الإبتدائية من الصف الأول للسادس والإعدادية من الصف السابع للعاشر، وهي مرحلة إلزامية. وأخيرًا المرحلة الثانوية وتتكون من صفين الحادي عشر والثاني عشر من عمر 16-17 عام.

ويعد التعليم في المدارس الحكومية إلزاميًا ومجانًا للمرحلة الأساسية، فلا يمكن فصل الطالب من التعليم قبل أن يتم السادسة عشر من عمره، إلا في حالة كان لديه حالة صحية خاصة بناء على تقرير يصدر عن اللجنة الطبية المختصة⁴.

أما التعليم فيتكون من مسارين، أحدهما أكاديمي والآخر تطبيقي (مهني) قائم على الإعداد والتدريب المهني، ويشمل المسار المهني فرع الاقتصاد المنزلي، والفرع الزراعي، والفرع الفندقية، والفرع الصناعي.

على الرغم من وجود نظام تعليمي في المدارس الحكومية يغطي المراحل العمرية كافة، مع مجانية وإلزامية المرحلة التعليمية الأساسية، إلا إن جودة التعليم تُعتبر مُنخفضة، ويعود ذلك لأسباب عدة منها ارتفاع عدد الأطفال في الصفوف المدرسية، والانتقال للتعليم الإلكتروني "عن بعد"، الذي لم يملك العديد من الأفراد القدرة على الوصول إليه⁵، تحديدًا خلال فترة انتشار جائحة كورونا التي أثرت سلبيًا على الأطفال وتحصيلهم الدراسي، ودفعت بالعديد من الأطفال إما للعمل أو التسول، لحل المشكلة الاقتصادية التي مر بها أهاليهم خلال الجائحة، هذا الانقطاع ساهم في تغيير توجهات الأهالي والأطفال في ما يخص العودة للمدارس، فأصبح الأطفال لا يرون فائدة من الاستمرار في التعليم، خصوصًا مع حث أهاليهم لهم على العمل وتعلم الحرف المهنية منذ الصغر لتجنب البطالة.

<https://moe.gov.jo/node/15782>

4 للمزيد من المعلومات عن ارتباط جائحة كورونا بعمل الطفل بإمكانك الاطلاع على ورقة الموقف

5 الصادرة عن تمكين.

تردي جودة التعليم ساهمت كما أشرنا بدفع العديد من الأطفال للتسول، خاصة أن العاملين في التسول يجنون مبالغ مالية كبيرة وبسهولة مقارنة بالعاملين في وظائف أو أعمال ذات الدخل المتدني والمتوسط، ونشير أن هنالك عددا من الأطفال المتسؤلين لا يزالون على مقاعد الدراسة النظامية إلا أنهم يذهبون للدراسة بشكل متقطع بسبب تكرار الضبط والايواء، ما يتسبب بتغيب الأطفال عن بعض الإمتحانات، أو الإمتحانات النهائية ما يعرضهم لإعادة السنة الدراسية.

“الدراسة ما بتجيب مصاري، آخرتنا نرجع للشحدة، بنختصرها من الأول”

على الرغم أن 97% من الأطفال في الأردن بالمرحلة الإبتدائية على مقاعد الدراسة، إلا أن المدارس ما زالت بحاجة للتطوير والتأهيل لتواكب احتياجات الطلاب بشكل عام، والطلاب من ذوي الاعاقة، واللاجئين، والأطفال العاملين بشكل خاص، حيث إن هذه الفئات من الأطفال أكثر عرضة للتسرب من مقاعد الدراسة، ومن المرجح تعرضهم للعنف والتنمر في البيئة المدرسية من الطلبة الآخريين 6 أو من المعلمين أنفسهم ما يدفع بهم للإسحاب من مقاعد الدراسة.

تعد مخرجات التعليم، ضعيفة خصوصاً في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، حيث إن 70% من الطلاب في الصف الثاني والثالث يقرأون بلا فهم، كما يحصل الطلاب نتائج ضعيفة جداً في الاختبارات القياسية الدولية بما فيها الرياضيات والعلوم 7. لهذا تقوم وزارة التربية والتعليم بتقديم البرامج العلاجية مثل حصص التقوية لمساعدة الطلاب ذوي التحصيل العلمي المتدني لمساعدتهم على تخطي الصفوف الدراسية. 8

ومن خلال مقابلات أجرتها تمكين مع منتفعين في مركزي الظليل ومأدبا للمتسؤلين والمتسؤلات تبين بأن فكرة الفشل وعدم فاعلية نظام التعليم ترسخ لدى الذكور أكثر من الإناث، حيث يرون أن التسؤل هو مصدر رزق آمن ووفير لهم خصوصاً في ظل عدم نجاحهم دراسياً وعدم ايمانهم بأهمية التعليم، كما أفاد منتفعون بأن عدد الذكور المتسربين أكبر من عدد الذكور على مقاعد الدراسة، ما يشجعهم على ترك الدراسة.

<https://moe.gov.jo/node/5274> 6

<https://www.unicef.org/jordan/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85> 7

<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%88%D8%B1-4-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84/%D9%81> 8

عدم فاعلية نظام ضبط ومتابعة التسرب

من المفترض أن تتابع المدارس غياب الطلبة، وتسليم لوائح بأسماء الطلبة المتسربين من قبل مديرية التربية للتواصل مع الحاكم الإداري في المنطقة وتسليم لوائح بأسماء الأطفال المتسربين والمتغيبين عن الدراسة، ليتم التواصل مع أهاليهم، وإخطارهم بضرورة إعادة الطفل إلى مقاعد الدراسة، إلا أن هذا القانون لا يحمل تبعات على الأهالي لسحب أطفالهم من مقاعد الدراسة على أرض الواقع، وعليه لا يمكن للحاكم الإداري اتخاذ إجراء في الأهل الراضين إعادة الطفل لمقاعد الدراسة.⁹

على الرغم من جهود وزارة التربية والتعليم لتوفير حلول بديلة للتسرب المدرسي عبر التعليم غير النظامي للدراسة المنزلية والتعليم غير الرسمي للدعم التكميلي لتقوية الطلاب والحد من تسربهم بسبب التحصيل الدراسي، إلا أن بعض الأسر ما زالت لا تسجل أبنائهم على مقاعد الدراسة أساساً ويقوم الآخرون بتسجيل أبنائهم مع عدم ارسالهم للمدرسة أو مع ارسالهم لبعض الأيام، حيث يعرف هؤلاء الأطفال بكثيري الغياب، لكنهم لا يعدون متسربين على أرض الواقع، أما الطالب المتسرب فهو الطالب الذي يتغيب عن مقاعد الدراسة لعام أو أكثر¹⁰.

وفي مقابلات أجرتها تمكين مع العاملين في مراكز إيواء الأطفال المتسولين في الظليل ومأدبا، تبين أن المراكز تحرص على التوصية بإعادة الطفل المتسؤل إلى ذويه في أسرع وقت ممكن إن لم يشكل هذا خطراً على الطفل إذا ما كان على مقاعد الدراسة للحد من أعداد الأطفال المتسربين، خصوصاً في ظل عدم توفر نظام تعليمي مناسب ومكافئ للتعليم في المدرسة في مراكز إيواء المتسولين، حيث صرّح عاملون في المراكز أن هذا يعد من معوقات تقدم الأطفال المتسولين دراسياً أو إعادتهم إلى مقاعد الدراسة حيث تقتصر الأنشطة على تعليم أساسي -محو أمية- وأنشطة لا منهجية في مراكز الإيواء.

كما تبين أن العديد من الأطفال يذهبون للمدارس بشكل متقطع سواءً أكانوا من الأطفال العاملين أو من الأطفال المتسولين لتجنب تسجيلهم متسربين من الدراسة، خصوصاً في مراحل النجاح التلقائي ما يعني أن بعض الأطفال مسجلين طلاب على مقاعد الدراسة في حين يقضون أغلب وقتهم في التسؤل أو العمل.

<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%88%D8%B1-4-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84/%D9%81> 9

<https://alghad.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B3%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A-3-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84%D9%81-%D9%84%D9%84%D8%B0%D9%83%D9%88%D8%B1-4-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%84/%D9%81> 10

الأسباب الاجتماعية:

التشجيع الاجتماعي للمتسولين

يقوم العديد من الافراد بمنح المتسولين مبالغ مالية من باب الشفقة أو العطف، أو بسبب الوازع الديني رغبة منهم بالصدقة، إلا أن هذه الظاهرة تتسبب بمفاقمة أعداد المتسولين وزيادتها، إذ يعتبر التسؤل وسيلة سهلة لجني مبالغ وفيرة من المال دون بذل أي مجهود.

ولحل هذه الظاهرة يجب رفع الوعي في المجتمع الأردني بمخاطر ظاهرة التسؤل، والاستغلال الذي يتعرض له الأطفال المتسولون من مسخريهم وذويهم للاستمرار بالتسؤل.

امتحان التسؤل

يعد التسؤل مهنة يتم توارثها وتميرها بين الأجيال لعدد من الأسر في الأردن، وبالنسبة لهذه الأسر فهي لا تعتمد التسؤل أسلوب تكيف اقتصادي، أو حل لمشكلة البطالة، إنما يعد التسؤل بالنسبة لها أسلوب حياة، ويعد إعادة التأهيل أو إعادة الإدماج بالنسبة لهم مرفوضاً تمامًا، ولن يؤدي بنتائج تثنيهم عن ممارسة التسؤل.

وتبين خلال المقابلات التي أجرتها تمكين مع بعض الأطفال في مركزي الظليل ومأدبا، عند سؤال أحد الأطفال عن سبب التسؤل بأن هذا عمل أسرته وسيستمر بعمله في التسؤل لأنه عمل أسرته.

“هاد شغلي وشغل عيلتي، ما راح نغيره”

تُبدى هذه الفئة مقاومة للحد من التسؤل في الأردن، هذا خلاصة ما جاء فيه مدير مراكز رعاية المتسولين للأحداث في الظليل ومأدبا بعدم توقف الأسر الممتهنة عن التسؤل على الرغم من تكرار ضبطها مرة تلو الأخرى من قبل العاملين بوزارة التنمية الاجتماعية، موضحين أن هذه الأسر تُعيد إرسال الأطفال إلى الشوارع للتسؤل مرة أخرى بعد تسليمهم للأسرة من قبل العاملين في المراكز، على الرغم من محاولات إعادة تأهيل الأطفال وتعليمهم بعض الأسس الحياتية، إضافة لرفع وعيهم بمساوئ التسؤل ومخاطره عليهم، رغم مقاوتهم ذلك الأمر.

“بعض الأسر تمتهن التسؤل في الأردن، هو أسلوب حياتهم، كنت أحاور أحد الأحداث وأسأله عما سوف يكون شكل مستقبله إذا ما استمر بالتسؤل، وأخبرته أنه سوف يجد صعوبات في الاستمرار بحياته وإيجاد عمل والإرتباط، فأجابني قائلاً أنه من أسرة متسولين، والده ووالدته متسولين، ولن يتزوج بدوره إلا من متسولة ولن يعمل إلا في التسؤل، هذه حياتنا وهكذا نعيش، نحن متسولون” مركز رعاية وتأهيل المتسولين / مادبا

وعليه تواجه الجهات الحكومية صعوبات في الحد من ممارسة التسؤل بالنسبة للأسر التي تمتهن التسؤل، ولا يمكنها إتخاذ أي إجراء سوى ضبط المتسولين وتسليمهم للقضاء، حيث يقضون فترات حكمهم في مؤسسات إعادة التأهيل والإصلاح للبالغين، وفي دور إعادة التأهيل للأطفال إلى أن يتم إطلاق سراحهم ليعاودوا تكرار التسؤل مرة أخرى.

واقع التسوّال في الأردن

أماكن عيش الأطفال المتسوّلين

تبين دراسة تسول الأطفال في الأردن : دراسة ميدانية على مركز رعاية و تأهيل المتسولين-مأدبا صدرت في العام 2019 أن ما نسبته (11.7%) من الأطفال المتسوّلين يعيشون في بيوت مملوكة لذويهم، مقابل (56.7%) منهم ممن يعيشون في بيوت مستأجرة، و(31.7%) يعيشون في خيام أو بلا منازل.

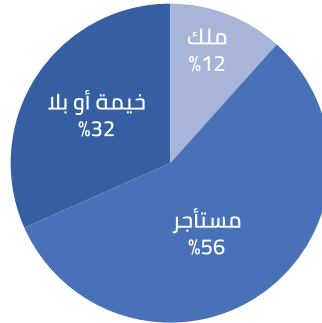
ويندفع الأطفال وفقا للدراسة المشار إليها للتسوّال لأسباب عدة ترتبط بالطفل نفسه منها: شراء الحاجيات التي يرغبون بها، والحصول على المزيد من المال، وعدم تلقي مصروف كافي من الأهل، وعدم استجابة الوالدين لرغبات الطفل الترفيهية، وعدم ممانعة الأهل للتسوّال 11 ، إلى جانب ذلك إمتلاك مهارات التسوّال، واعتبار التسوّال مهنة مريحة، وكره الدراسة أو الضعف الدراسي.

” أبوي بيعرف إني بشحد، ولما أروح على الدار بيسألني كم طلعتي ” إحدى الفتيات

في مركز ابواء الظليل

أما أسباب التسوّال التي ترتبط بأسرة الطفل فهي: عدم الإستجابة لحاجات الطفل، وتوفير احتياجات الأسرة اليومية، وعدم وجود مصدر دخل من أي نوع، وكبر حجم الأسرة، وعدم توفر فرصة عمل لرب الأسرة، وتلقي المكافآت من الوالدين، وتوريث التسوّال من الأهل، والتسوّال لشراء دواء لأحد أفراد الأسرة المصابين بالمرض أو لمرض الوالدين.

أماكن عيش الأطفال المتسوّلين في الأردن



الشكل يوضح الشكل أماكن سكن الأطفال المتسوّلين في الأردن.¹²

11 تسوّال الأطفال في الأردن: دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل المتسوّلتسوّلين/ مأدبا، روان الموازة ولبنى العضائلة، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الرابع (2019)

12 تسوّال الأطفال في الأردن: دراسة ميدانية على مركز رعاية وتأهيل المتسوّلين/ مأدبا، روان الموازة ولبنى العضائلة، مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الرابع والثلاثون، العدد الرابع (2019)

إضافة إلى ذلك تلقي أوامر من أحد الوالدين للتسؤل، وقسوة ولي الأمر، وكثرة الشجار بين الوالدين، وعدم وجود مأوى للطفل، ووفاة أحد الوالدين، ورفض الأب إعالة الأسرة، وفي بعض الأحيان بسبب العنف الأسري لتجنب الضرب من أحد الوالدين، والإنفصال بين الوالدين، ولتجنب الحرمان من النوم والطعام داخل المنزل، ولتجنب الطرد من المنزل، وأخيرًا إدمان أحد الوالدين على المخدرات أو الكحول.

“أبوي نظره على قده، وأنا أكبر بنت عنده، الحاجة اللي خلّني أصير شحادة”

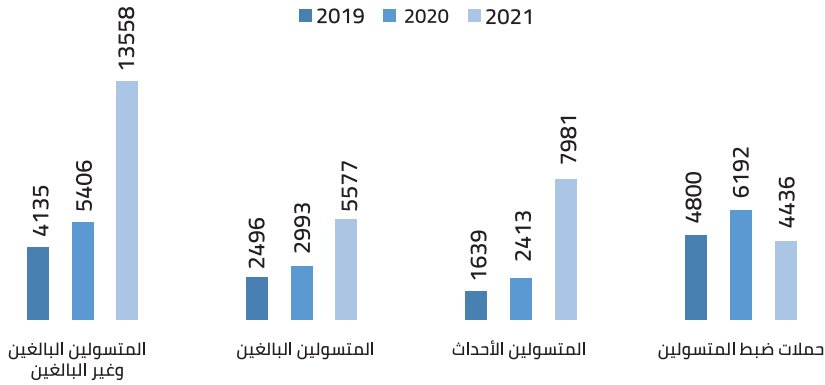
“إمي ميتة، وعایشين مع مرت أبوي، بشد وبساعده”

“أبوي ميت، وإمي متجوزة، وعایشة عند مرت أخوي، بشد وبصرف على حالي وعليهم”

أما الأسباب المرتبطة بالمجتمع التي تدفع الطفل للتسؤل فهي: الخروج من المركز بكفالة مالية قليلة، وعدم وجود عقوبة رادعة للتسؤل، وارتفاع الأسعار، وعدم وجود برامج رعاية لاحقة، وقلّة الأنشطة المتوفرة لتفريغ الطاقة، وقلّة البرامج التي تساعد الطفل على التوقف عن التسؤل، وعدم وجود برامج تأهيلية، وعطف المواطنين على الأطفال، وغياب دعم الجمعيات المختصة بتقديم الدعم للمتسؤلين من الأطفال وذويهم، وعدم سعي أي جهة لتوفير فرصة عمل لذوي الطفل المتسؤل، وصعوبة إيجاد فرص عمل ملائمة، وتقبل أفراد المجتمع لحاجات المتسؤلين، وتلقي التشجيع من قبل الأصدقاء، وإجبار أحد الأقارب للطفل على التسؤل.

حيث يميل العديد من الأفراد في المجتمع المحلي لمنح الأطفال المتسؤلين المال والاشفاق عليهم، ما يتسبب بتعزيز هذه الظاهرة واستمرار الأطفال بالتسؤل، كما يعمل الأطفال المتسؤلون على استعفاف المارة والأفراد لمنحهم المال والاستجداء بعبارات تحث الأفراد على منح المال للأطفال، لكن فئة قليلة لا تمنح المال للمتسؤلين وتنظر إلى التسؤل أنه ظاهرة سلبية يجب محاربتها.

معدل التسوّال مقارنة بعدد المتسوّلين المضبوطين 2019-2021



الشكل 3: معدل التسوّال مقارنة بعدد المتسوّلين المضبوطين لأعوام 2019-2021 بحسب وزارة التنمية الاجتماعية¹³

مناطق انتشار المتسوّلين في الأردن وآلية توزيع الأطفال العاملين في التسوّال

ينتشر المتسوّلون مناطق عدة مثل: مجمعات النقل العام، ودور العبادة، والإشارات الضوئية، والجامعات، والأسواق التجارية، ويختار المتسوّلون الأماكن الأكثر أمناً بالنسبة لهم، والأماكن التي يتردد عليها أكبر عدد ممكن من الأشخاص ليتمكنوا من جمع مبالغ مالية كبيرة، فيما يحتكر البعض أطفالاً وكباراً أماكن معينة يترددون عليها، و ينتشر العدد الأكبر من المتسوّلين في محافظة عمان، ويأتي بعضهم من خارجها بهدف الإستجداء، على الرغم من عدم السكن فيها، خصوصاً في مناطق غرب عمان، حيث إن المبالغ المالية التي يتحصلون عليها تكون أكبر من غيرها في المحافظات الأخرى.

أما المتسوّلون المنظمون الذين يمارسون التسوّال المبطن يتم توزيعهم على نقاط مختلفة من قبل المسخرين، ويتم توزيع المنتجات عليهم بغرض إخفاء التسوّال، ويترتب على الطفل المتسوّل بيع المنتجات بأفضل أسعار، أو الحصول على المال بلا بيع، فيتيح هذا للطفل المتسوّل إخفاء قيامه بالتسوّال، كما ينتشر هذا النوع من التسوّال بين الفتيان والفتيات على حد سواء ومن جميع الفئات العمرية، لكن لوحظ أن فئة كبيرة من الأطفال ما دون 11 عام يمارسون التسوّال المباشر من الجنسين كما يحاول العديد منهم إنكار ممارسة التسوّال والهرب خلال ضبطهم، وفي القرى يصعب إيجاد المتسوّلين والمتسوّلات إلا

أنه في حال تواجدهم يمارسون التسوّل المبطن عبر طلب الطعام أو إدعاء المرض، ولا تُركز الجهات المعنية خلال حملات التفتيش عن المتسوّلين حيث إن تواجدهم في هذا المناطق شحيح أساسًا.

على صعيد آخر يتم توزيع العاملين في وزارة التنمية الاجتماعية وفقًا للجان على مناطق معينة بشكل مستمر، ما يساعد العاملين على إيجاد المتسوّلين والمتسوّلات، وتعد فترات العطل المدرسية وفصل الصيف من أكثر الأوقات التي يتم إيواء عدد كبير من المتسوّلين والمتسوّلات فيها، ويسهل على لجنة الضبط إيجاد المتسوّلات على وجه الخصوص في ساعات المساء حيث إنه أكثر وقت تنتشر فيخ الفتيات للتسوّل خصوصًا خلال الأعياد بالقرب من الإشارات والمساجد وفي المقابر، أما الصبية فينتشرون في مختلف أوقات اليوم وفي أوقات متأخرة بعد الثانية عشر والنصف مساءً، وغالبًا أيام الخميس والجمعة، ولا يصعب إيجادهم ، بسبب تواجدهم في جميع الأماكن ، وفي مدينة عمان على وجه الخصوص.

كما يحاول الأطفال المتسوّلون تغيير نمط التسوّل والتأقلم مع حركة لجان الضبط، حيث يحاول بعضهم إخفاء ممارسة التسوّل عبر بيع بعض المنتجات، وتغيير أوقات التسوّل بأوقات لا تمر فيها لجان الضبط من المكان، إضافة للإختباء من دوريات الضبط، حيث أنهم يدركون العواقب التي تنتظرهم بعض ضباطهم أثناء التسوّل، حيث إنهم يودعون في مركز الرعاية في الظليل أو مأدبا، الذي من وجهة نظرهم يمنعهم من ممارسة التسوّل لفترة قج تتجاوز الشهر، خاصة المتسوّلين المكررين¹⁴.

الضبط والإيواء في مراكز المتسوّلين والمتسوّلات في الظليل ومأدبا

عملية الضبط والإيواء في مراكز إيواء المتسوّلين تمر بمراحل عدة، حيث يتم جمع الأطفال المتسوّلين من قبل دوريات تفتيش تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ثم يُنقلوا إلى مراكز الإيواء ومصادرة ما يحملونه من أموال وممتلكات، ليتم بعد ذلك إعطائهم ملابس والسماح لهم بالإستحمام، وإطعامهم وجبة طعام.

أما فيما يتعلق بالإيواء والخدمات التي تقدم للفتيان والفتيات في مراكز الإيواء، تُقدم بعد إجراء دراسة الحالة على الأطفال وقياس مدى احتياجهم لبعض الخدمات تبعًا لوضع الحالة، وشدة الانتهاكات التي تعرض الطفل لها، والظروف المعيشية الخاصة بالطفل، إضافة إلى بعض المؤشرات التي تظهر على الأطفال، من ثم تُحدد الخدمات الخاصة بالدعم النفسي التي يحتاجها الطفل، وفيما يتعلق بالمأكل والمشرب والملبس فجميع الأطفال يعاملون بالتساوي، أما الذكور فيتم توزيعهم على المهاجع بحسب الفئة العمرية عبر وضع الذكور تحت سن الرابعة عشر في مكان واحد، ومن هم فوق الرابعة عشر في مكان آخر، وفي حال وجود أخوة من نفس الفئة العمرية، يتم وضعهم في المكان ذاته.

وتتفاوت العقوبات ما بين المتسؤولين المكررين، والمتسؤولين الذين يتم إيوائهم لأول مرة، ما بين شهر إلى عام، مع إمكانية الخروج بكفالة في العديد من الحالات، ما يجعلها عقوبة غير رادعة للمتسؤولين ومسخريهم وذويهم، ويجدر الإشارة إلى أنه تم تعديل نظام العقوبات الواقع على المتسؤولين والمتسؤولات ومسخري المتسؤولين، لتصبح عقوبة المتسؤولين المضبوطين لأول مرة 3 أشهر، والمكررين ما بين 6 أشهر إلى عام، أما المسخرين فتكون عقوبتهم ما بين عام إلى ثلاث أعوام دون إمكانية الخروج بكفالة.

وتختلف ردة فعل الأطفال عند ضبطهم لأول مرة، منهم من يشعر بالخوف ومنهم من يبكي ويصرخ، مع محاولة الهروب من وسيلة الضبط، إضافة إلى محاولة الهروب من مراكز الإيواء، أما مع تكرار حالات الضبط يطول الأطفال التخفي أو الهرب من فرق "التنمية الاجتماعية"، حتى لا يتم ضبطهم وارسالهم لمركز الإيواء.

وفي السياق ذاته حسب عاملات في مركز الظليل لإيواء المتسؤولات هنالك تغيير في تصرفات الطفلات المتسولات بعد تكرار ضبطهن، فيتغير الموقف من الخوف للتصرف بعدائية ومحاولة التحايل على العاملات في المركز، عبر إخفاء هويتهن وتغيير الإسم واعطائهن أسماء وهمية لغايات تخفيف الحكم عن أنفسهن، كما يصبحن أكثر تمرّدًا وغضبًا ويمارسن العنف والسلوكيات العدائية. فيما أفاد العاملون في مركز مادبا لإيواء المتسؤولين بأنه مع تكرار الضبط، تختلف ممارسات الطفل بحيث يُصبح أكثر عدائية، والتنكر بلباس غير نظيف وممزق في الكثير من الأحيان.

مسببات الخطر خلال التسؤل على المتسؤلين

يُشكل الأطفال المتسؤلون مصدر الدخل الأساسي لأسرهم، فلا تنفصل تصرفات الطفل وتوجهاته عن رغبات الوالدين، حيث يقوم أهالي الأطفال المتسؤلين بدفعهم للتسؤل بغية تحقيق المكاسب المالية بلا عناء، ما يضعهم في خطر محقق من المتاجرين بالأشخاص ومسخري الأطفال للتسؤل، ويؤدي هذا الأمر لتعرض الأطفال للعنف الجسدي، والنفسي، والجنسي، واللفظي.

كما يتعرض الأطفال المتسؤلون للعديد من الانتهاكات خلال التسؤل، من المسخرين، والمارة، والبيئة المحيطة، بسبب زيادة إمكانية تعرّضه لحوادث السيارات؛ ذلك بسبب ممارسة عملية التسؤل عند إشارات المرور، وبين المركبات المُتحرّكة، وفي الشوارع العامة، أو قد يتعرّض المتسؤل للضرب من الآخرين لإبعاده عنهم خصوصاً عند إلحاحه في طلب الصدقة، ممّا يُشكّل خطراً على صحته الجسمية، قد يضطرّ الأطفال المتسؤلون للهروب من رجال الأمن، ذلك لأن ممارسة التسؤل أمر غير قانوني، كما قد يضطّرون للهروب من أصحاب المطاعم والمتاجر التي يدخلونها لممارسة التسؤل داخلها، ممّا يُعرضهم لحوادث السقوط أو الدّھس، ويسهل تعرضهم للكسور، والرضوض، وضربات الشمس نتيجة التعرض المباشر لأشعة الشمس، والإصابة بالأمراض نتيجة التعرض للبرد في الشتاء، كما أن هناك احتمالية لإنتشار ظاهرة التدخين أو الادمان لدى فئات الأطفال، ذلك بسبب اختلاطهم بفئات عمرية مختلفة .

ويتعرض الأطفال ممتهنوا التسؤل للانتهاكات بشكل أكبر من غيرهم، حيث إنهم يعيشون نمط التسؤل بشكل دائم، علاوة على ذلك، فإن الأطفال ممتهنوا التسؤل يتم تسخيرهم في التسؤل من قبل أسرهم، أو من قبل مسخرين آخرين للتسؤل، ما يعني أنهم مجبرون على البقاء في الشارع والتسؤل، خصوصاً في ظل إعادتهم لعهدة ذويهم الذين غالباً ما يكونون المسخرين أنفسهم. وعليه فإنهم عرضة للوقوع ضحايا للإتجار بالبشر لأغراض متعددة، مثل الإستغلال في الجنس والإستغلال لأغراض الاتجار بالأعضاء، أو تهريب المخدرات وترويجها، وتسخير الآخرين في التسؤل.

الحماية الاجتماعية للأطفال المتسؤلين

على الرغم من تعدد برامج الحماية الاجتماعية للأسر المحتاجة مادياً، التي تشمل: برامج المعونة المالية الشهرية، وبرنامج الدعم النقدي الموحد، وبرامج المعونات المالية الطارئة، ومعونات التأهيل الجسماني، وبرنامج التدريب المهني لأبناء الأسر المنتفعة، وبرنامج دعم تشغيل أبناء الأسر المنتفعة، إضافة للبرامج المساندة¹⁵، إلا أن الكثير من الأسر تعاني من قصور ميزات الحماية الاجتماعية وعدم تغطيتها لجميع الأفراد في الأردن، حيث إن العديد من الأسر تتقدم لصندوق المعونة الوطنية للحصول على مساعدات نقدية لسد احتياجات الأسر الأساسية، ونشير هنا أنه يمكن للأردنيين فقط الاستفادة من برامج صندوق المعونة الوطنية، ما يستثني جميع اللاجئين والمهاجرين من ذلك، إضافة لأبناء الأردنيات حيث تتلقى الأردنيات فقط دعماً من صندوق المعونة الوطنية ولا يتم شمول أبنائهن به.

كما إن هذه المساعدات غالباً غير كافية لسد احتياجات الأسر الأساسية حيث تتراوح ما بين 200-50 دينار أردني للمعونة المالية الشهرية بحسب حجم الأسرة وتبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها الأسر¹⁶، إلا أنها لا تكفي احتياجاتهم اليومية في ظل ارتفاع في نسب البطالة والفقر ما دفع الكثير منهم اللجوء للتسؤل.

مديرية مكافحة التسؤل، فلا يقع على عاتقها القيام بتأهيل الأطفال المتسؤلين أو ذويهم بتقديم التدريب المهني أو التعليم النظامي-غير النظامي بحسب الحالة، ويقع على عاتقها متابعة الطفل خلال تواجده في مراكز إعادة تأهيل المتسؤلين فقط وتقديم الخدمات خلال هذه الفترة. ما يتسبب ببقاء الأطفال المتسؤلين في دائرة التسؤل والضبط والإيواء مرة تلو الأخرى بسبب الافتقار لنظام متكامل يحتوي على جزئية رعاية لاحقة ويحمل أسس للحماية الاجتماعية للأطفال المتسؤلين. خصوصاً في حال لم تنطبق على الأطفال المتسؤلين وذويهم شروط برامج الحماية الاجتماعية الموفرة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية.

أما الأطفال ممتهني التسؤل، فإنه لا يمكن توفير الحماية الاجتماعية لهم إلا بفصلهم عن مسخريهم في التسؤل الذين يعيدونهم للشارع لممارسة التسؤل مرة تلو الأخرى وفرض عقوبات رادعة على مسخري الأطفال في التسؤل، إضافة لاتباع سياسة إعادة إدماج واضحة ومفصلة لكل حالة بحسب احتياجات الطفل ووضعه، والأخذ بعين الاعتبار من هو الشخص الذي يقوم بتسخيره في التسؤل.

<https://naf.gov.jo//AR/Modules/FAQ>

15

<https://naf.gov.jo//AR/Modules/FAQ>

16

موقف تمكين

تؤكد تمكين على ضرورة خلق نظام إحالة ومتابعة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للحد من ظاهرة التسؤل وإيجاد حلول جذرية لأسر الأطفال المتسولين والعاملين بأسوأ أشكال عمل الأطفال، إضافة إلى ضرورة خلق نظام رعاية لاحقة للأطفال المتسولين الذين يتم ضبطهم، وتوفير برامج دراسية مكافئة للتعليم النظامي في مراكز الإيواء للتأكد من تلقي الأطفال أفضل خدمة ممكنة خلال فترة بقائهم في الدور الإيوائية، وضرورة تغيير التوجهات من إيواء الأطفال المتسولين فقط إلى إعادة تأهيلهم عبر إلزام أهالي الأطفال المتسولين ما دون 16 عام باستكمال التعليم الإلزامي لأطفالهم مع العمل على تدريب أحد أفراد الأسرة تدريباً مهنيًا لتوفير دخل الأسرة، وتوجيه الأطفال المتسولين ما فوق 16 عام إلى التدريب المهني لثنيهم عن ممارسة التسؤل.

وتشدد تمكين على ضرورة رفع وعي المجتمع الأردني بخطورة تقديم المساعدات المالية للمتسولين التي تتسبب بإبقاء العديد من الأطفال تحت الاستغلال من قبل مسخريهم في التسؤل، وتؤكد على ضرورة تغليظ العقوبات على مسخري الأطفال في التسؤل كونه أحد أنواع الإتجار بالبشر. إضافة لرفع وعي المعلمين والطلبة في المدارس بخطورة التسرب المدرسي والتسؤل الطفل والتسؤل، إضافة لحقوق الطفل العامل والجهات التي يمكن للأطفال التوجه إليها للحماية والتقدم بشكاوى. وتؤكد تمكين على أهمية خلق نظام متابعة فعال في المدارس على الحضور والغياب، وضرورة تعديل القوانين لتصبح أكثر صرامة مع الأهالي الذين يتسبون بحرمان أطفالهم من تلقي التعليم الإلزامي.

وتوصي تمكين بضرورة توسيع مظلات الحماية الاجتماعية للأطفال المتسولين وذويهم لتشمل اللاجئين والمهاجرين، حيث إن الهدف الأساسي هو حماية الطفل من خطر الاستغلال عبر مسخري الأطفال في التسؤل، وحماية الطفل من خطر الوقوع ضحية اتجار بالبشر بسبب الحاجة المالية. إضافة لضرورة إيجاد تعريف واضح للتسؤل المنظم لتسهيل تكييف القضايا التي تنطبق عليها المعايير كقضايا التسؤل وتسخير الأطفال في التسؤل كقضايا اتجار بالبشر ما سوف يسهم في الحد من ظاهرة التسؤل في الأردن.

التوصيات

1. خلق قاعدة بيانات موحدة ما بين وزارة التربية والتعليم ومراكز التدريب المهني والأمن العام والعمل بطريقة ممنهجة لمحاربة تسرب الأطفال من مقاعد الدراسة.
2. خلق قاعدة بيانات موحدة ما بين المؤسسات العاملة على مكافحة عمل الطفل والتسؤل سواءً أكانت مؤسسات حكومية أو مؤسسات مجتمع مدني أو غير ذلك.
3. توفير خدمة التعليم في مراكز ايواء المتسؤلين في الظليل ومأدبا إضافة إلى توفير مراكز إضافية في المحافظات لتسهيل ضبط وإيواء الأطفال المتسؤلين.
4. توسيع مظلة الحماية الاجتماعية لتشمل المزيد من الفئات.
5. رفع وعي المجتمع بخطورة التسرب المدرسي وعمل الطفل والتسؤل.
6. توجيه الأطفال الذين لا يرغبون بالتعليم الاكاديمي للتعليم المهني والحرفي.
7. تغليظ العقوبات على مسخري الأطفال في التسؤل ومشغلي الأطفال.
8. سنّ تعريف واضح للتسؤل المنظم وتسخير الأطفال في التسؤل.

جميع المقترسات من جلسات نقاشية مركزة عقدتها تمكين في شهر أيلول لعام 2022 مع العاملين والعاملات والأطفال في مركزي الظليل ومأدبا.

تم إنتاج هذه المواد بدعم مادي من البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية لدعم لبنان، الأردن والعراق (RDPP II) وهو مبادرة أوروبية مشتركة بدعم من جمهورية التشيك، الدنمارك، الإتحاد الأوروبي، إيرلندا وسويسرا. تمثل هذه المواد آراء جمعية تمكين للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان، ولا تعكس بالضرورة سياسات أو آراء البرنامج الأوروبي الإقليمي للتنمية والحماية أو الجهات المانحة



Funded by:



بإمكانكم متابعتنا على وسائل التواصل
الإجتماعي من خلال مسح الرمز التالي

